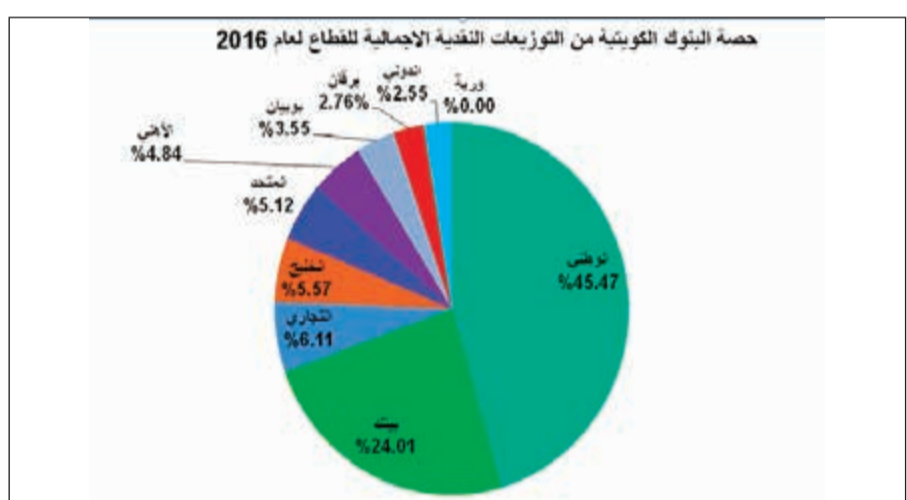
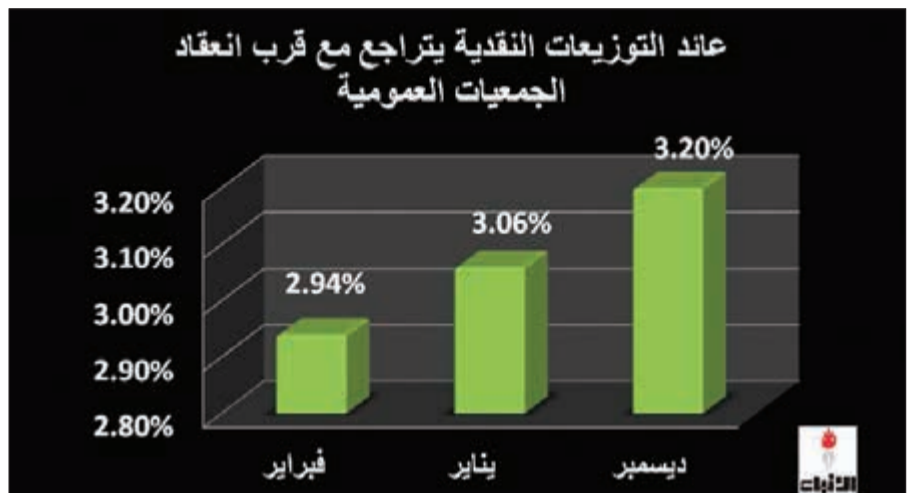


الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

3,2 % متوسط العائد لمستثمرين اشترى قبل إعلان النتائج المالية

اقتربت العموميات.. هذا ما تجنيه بشراك الأسهم المصرفية



2016 فقد رفع توزيعاته النقدية بنسبة 164 لتسجل 12 فلسا للسهم ما يعادل 18.17 مليون دينار و46% من صافي أرباحه. أما البنك الأهلي الكويتي فقد ارتفعت توزيعاته النقدية لعام 2016 بنسبة 10 لتسجل 17.7 مليون دينار (11 فلسا للسهم) بالمقارنة مع 10 فلوس للسهم عن عام 2015 ويتوزع 54% من صافي أرباحه ويعائد من التوزيعات النقدية بلغ 3.58%.

7 - رفع بنك بوبيان توزيعاته النقدية بنسبة 26% إلى 13 مليون دينار (6 فلوس للسهم) ما يعادل 31.6% من أرباحه لعام 2016 وبالتالي ارتفع العائد من التوزيعات النقدية إلى 1.41% ولانزال منخفضة، حيث لا يزال البنك في مرحلة النمو ولديه فرصة لتعظيم الأرباح والتوزيعات في السنوات المقبلة.

البنك قد وزع ما يعادل 14.8% من صافي أرباحه لعام 2016 وهي النسبة الأقل بين البنوك الكويتية ويعد أن كانت الأعلى لعام 2015 عند مستوى 56%. كما شكلت توزيعاته النقدية فقط 2.76% من توزيعات القطاع المصرفي الكويتي. وكذلك انخفض العائد من التوزيعات النقدية للبنك إلى 1.57% بعد أن وصل إلى 5% لعام 2015 نتيجة انخفاض أرباح البنك بنسبة 10% وتوجه لتعزير الأرباح الرأسمالية بالاحتفاظ بالأرباح.

5 - أعلن بنك الخليج عن توزيعاته النقدية للسنة الثانية على التوالي بعد الأزمة المالية في عام 2008 بـ 7 فلوس للسهم ما يعادل 20.4 مليون دينار ويعائد من التوزيعات النقدية بلغ 2.72%. أما البنك الأهلي المتحد - الكويت - بالرغم من انخفاض أرباحه عن عام

وزع البنك 53% من صافي أرباحه لعام 2016 وشكلت توزيعاته النقدية 24% من التوزيعات النقدية للقطاع خلال العام نفسه. أما عائد التوزيعات النقدية فقد سجل 2.74% لعام 2016.

3 - بعد تسجيله مستوى مقبول من الربحية خلال عام 2016 حيث بلغ صافي الربح 50.4 مليون دينار، أعلن البنك التجاري عن توزيع 44% من صافي أرباحه أو ما يعادل 22.3 مليون دينار (15 فلوس للسهم) بارتفاع نسبه عن توزيعات عام 2015 التي بلغت 13 فلوس للسهم ويعائد من التوزيعات النقدية بلغ 3.47%.

4 - انخفضت توزيعات الأرباح النقدية لبنك بركان عن عام 2016 بنسبة 72% لتسجل 10.1 ملايين دينار (5 فلوس للسهم) بالمقارنة مع 36.4 مليون دينار لعام 2015 (18 فلوس للسهم) ويكون

باقي البنوك الكويتية بتوزيعاته النقدية على المساهمين عن عام 2016 التي بلغت 166.2 مليون دينار (30 فلوس للسهم) مرتفعة 12% من 148.4 مليون دينار لعام 2015 وبالتالي يكون الوطني قد وزع نحو 56% من صافي أرباحه لعام 2016 وهي النسبة الأعلى بين البنوك الكويتية وشكلت توزيعاته النقدية 45.5% من توزيعات الأرباح النقدية للقطاع المصرفي الكويتي. ويتمتع البنك الوطني بأفضل عائد من التوزيعات النقدية (توزيعات الأرباح النقدية إلى سعر السهم) بنسبة 4% بالمقارنة مع معدل القطاع الذي سجل 3%.

2 - أما بيت التمويل الكويتي، فقد بلغت توزيعات أرباحه النقدية لعام 2016 حوالي 87.8 مليون دينار (17 فلوس للسهم) بارتفاع عن عام 2015 بنسبة 10% وقد

البنوك إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأرباح لتعزيز وضعها المالي وتقوية رساميلها. وبالرغم من ارتفاع توزيعات الأرباح النقدية خلال عام 2016، إلا أن معدل نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي الأرباح (Payout Ratio) للقطاع المصرفي كانت دون تغيير عند 48% وهي متطابقة تماما مع المعدل العام خلال الفترة 2008-2016. وبالمقارنة مع البنوك السعودية والقطرية التي بلغت نسبة توزيعاتها النقدية عن عام 2016 إلى الأرباح 37% لكل منهما يعتبر القطاع المصرفي الكويتي أفضل بكثير.

التوزيعات النقدية للبنوك الكويتية عن عام 2016 وترتيبها

1 - يتصدر بنك الكويت الوطني وبفارق كبير عن

الكويت عن عام 2016 حوالي 374 مليون دينار، وبنسبة نمو 8.6% عن عام 2015. جاء هذا الارتفاع بالتزامن مع نمو صافي أرباح القطاع بنسبة 6% خلال عام 2016 لتسجل 756.6 مليون دينار. فالتوزيعات النقدية لعام 2016 هي الأفضل منذ الأزمة المالية، حيث بقيت متواضعة حتى عام 2013 وتخطت الـ 310 ملايين دينار خلال عام 2014. بالرغم من ارتفاع التوزيعات النقدية في السنوات الـ 3 السابقة، إلا أنها لا تزال أقل بكثير من التوزيعات النقدية لعام 2007 التي بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 611 مليون دينار.

فالوضع العام لسوق الائتمان والنمو المتواضع في الربحية نتيجة عبء المخصصات وتشدد البنك المركزي في سياسته الرقابية على القطاع المصرفي يدفع

26 % نمواً سنوياً بأرباح الربع الأخير مدعوماً بتراجع المخصصات

48 % من أرباح البنوك تم منحها للمساهمين في شكل توزيعات نقدية



(قاسم باشا)

عموميات البنوك تحسم العائد على التوزيعات النقدية للمساهمين منذ بداية العام

المحلل المالي

كل يوم يمر باقترب انعقاد الجمعيات العمومية للبنوك يزداد تطلع المستثمرين للحصول على التوزيعات النقدية ويتمسكون أكثر بالسهم، ما يرفع الأسعار على الرغم من التراجعات التي تشهدها باقي أسهم السوق والتي لم تعلن عن منح توزيعات نقدية لمساهميها، ما يجعل أسهم البنوك في وأحة منفصلة عن الانخفاضات التي تشهدها باقي القطاعات ليعتقد المستثمر الذي اتخذ قراراً ذكياً باقتناء سهم البنك من قبل فورة البورصة هو الأكثر ربحاً في ظل ثبات التوزيعات النقدية للبنوك سنوياً تقريباً، وهو ما يجعل المستثمر يقتنص فرصة انخفاض السعر وهو ما حدث بنهاية ديسمبر الماضي لتتحقق أسهم البنوك أعلى عائد على التوزيعات مقارنة بنفس المؤشر خلال يناير وفبراير من العام الحالي. وعلى الرغم من فورة البورصة في يناير والتراجعات التي شهدتها خلال فبراير، إلا أن أسهم البنوك لم تنخفض بالشكل المؤثر في العائد على التوزيعات النقدية، فيحسب متوسط أسعار الأسهم خلال يناير كان معدل العائد على التوزيع من اشترى في يناير أفضل لحاملي أسهم 8 بنوك باستثناء بنكي الخليج والأهلي، حيث وصل متوسط العائد على البنوك التي وزعت بنهاية ديسمبر الماضي إلى 3.2% لينخفض إلى 3.06% بنهاية يناير ويواصل التراجع رغم انخفاض مؤشرات السوق خلال فبراير إلى 2.94% لتتخفف بذلك 8% مقارنة بالعائد آخر ديسمبر الماضي. ويهتم المستثمرون خلال الربع الأول من كل عام بإعلانات الأرباح والتوزيعات النقدية التي تعلنها الشركات المدرجة في بورصة الكويت إذ تعتبر شريحة كبيرة من المستثمرين الأفراد التوزيعات النقدية مصدر من مصادر الدخل للإنفاق الشخصي، بينما تعتبر فئة المستثمرين من المؤسسات والصناديق الاستثمارية تلك التوزيعات النقدية فرصة لزيادة السيولة لديها وإعادة استثمارها في السوق بقرص استثمارية ذات عائد أفضل. يشكل قطاع البنوك الكويتية المدرجة في بورصة الكويت للأوراق الرافعة الرئيسية ومحرك النمو لأرباح الشركات المدرجة وتوزيعاتها النقدية حيث تعتبر مهمة للمستثمر ومؤشر على تعافي البورصة وتحسن الوضع والإداء المالي للبنوك.

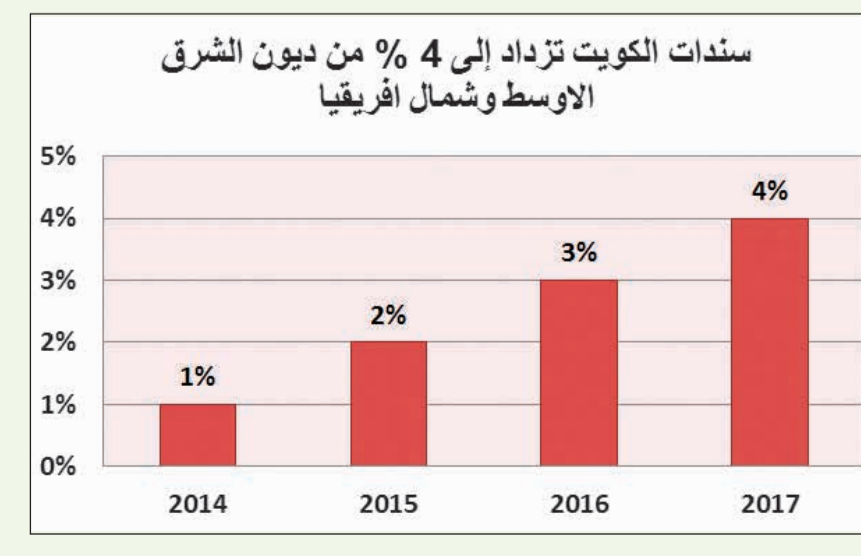
بلغت توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين والمعلنه من قبل البنوك الكويتية المدرجة في بورصة

ستصل إلى 28,5 مليار دولار بعد الإصدار بالأسواق الدولية "ستاندرد اند بورز": السندات الكويتية 4% من ديون دول الشرق الأوسط

تزداد الديون السيادية الكويتية سنوياً بشكل ملحوظ منذ العام 2014 وعلى مدار 3 سنوات تضاعفت نسبة الديون السيادية التجارية الكويتية من إجمالي الديون السيادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي بلغت 474.6 مليار دولار بنهاية العام 2013 فيما تضاعفت تلك الحصة إلى 949.2 مليار دولار في العام 2014 وهي النسبة الثابتة من إجمالي الديون التجارية السيادية على مدار سنوات قبل ذلك العام إلى 4% كنسبة متوقعة بحسب تقرير ستاندرد اند بورز عن الديون السيادية بالشرق الأوسط. وتاريخياً وصلت قيمة

الديون السيادية للكويت إلى 5.3 مليارات دولار بما يمثل 1% فقط من إجمالي الديون السيادية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي بلغت 474.6 مليار دولار بنهاية العام 2013 فيما تضاعفت تلك الحصة إلى 949.2 مليار دولار في العام 2014 وهي النسبة الثابتة من إجمالي الديون التجارية السيادية على مدار سنوات قبل ذلك العام إلى 4% كنسبة متوقعة بحسب تقرير ستاندرد اند بورز عن الديون السيادية بالشرق الأوسط. وتاريخياً وصلت قيمة

تزداد الديون السيادية الكويتية سنوياً بشكل ملحوظ منذ العام 2014 وعلى مدار 3 سنوات تضاعفت نسبة الديون السيادية التجارية الكويتية من إجمالي الديون السيادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي بلغت 474.6 مليار دولار بنهاية العام 2013 فيما تضاعفت تلك الحصة إلى 949.2 مليار دولار في العام 2014 وهي النسبة الثابتة من إجمالي الديون التجارية السيادية على مدار سنوات قبل ذلك العام إلى 4% كنسبة متوقعة بحسب تقرير ستاندرد اند بورز عن الديون السيادية بالشرق الأوسط. وتاريخياً وصلت قيمة



ارتفعت من 5,3 مليار دولار في 2014.. كانت تمثل 1% من إجمالي الديون فقط

مصطفى صالح

أكدت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني العالمي أن الديون السيادية للكويت وكلها ديون تجارية ستزيد بنسبة كبيرة تصل إلى 57% في حال الاتفاق على استئانة 10,3 مليارات دولار من الأسواق العالمية لتصل إجمالي الديون التجارية الكويتية طويلة الأجل إلى 28,2 مليار دولار خلال العام الحالي مقارنة بـ 18,2 مليار دولار كلها ديون تجارية داخلية لم تخرج إلى الأسواق الدولية من قبل.